العلل النحوية في المعرب من الأفعال في كتاب (المنح الإلهية للجلوتيّ (ت١١٦٤هـ))

أحمد صلاح بديوي عواد الكبيسي

الأستاذ الدكتور

محمد جاسم عبد الساطوريّ

جامعة الأنبار_ كلية التربية للعلوم الإنسانية

العلل النحوية في المعرب من الأفعال في كتاب المنح الإلهية للجلوتيّ ت(١١٦٤هـ)

أحمد صلاح بديوي عواد الكبيسي

الأستاذ الدكتور

محمد جاسم عبد الساطوريّ

جامعة الأنبار_ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث

يتناول البحث العلل التي وردت في الأفعال المعربة في (كتاب المنح الإلهية للجلوتي، ودراسة تلك العلة ومناقشتها، ومن قال بها وتبعها، وترجيح العلة وسبب ترجيحها، والبحث يشتمل على مسألتين، تسبقهما مقدمة وتتلوها خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وتناول الباحث في هذا البحث مسألتين:

المسألة الأولى: العلة في إعراب الفعل المضارع.

المسألة الثانية: العلة في رفع الفعل المضارع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله الذي خلقَ الانسان وشرَّفهُ، ونزَّلَ الأمر فدبّرهُ وصرَّفهُ، خالفَ بين أحوالِ عباده فمنهم متصرِّف، فالصحيح منها ما خلَصَ جذرُهُ من الغَوَى، وسلِمَ من العلَّةِ والهَوى، والصلاة السلام على أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله، وأصحابهِ أصحابِ كلِّ رأيٍ أفلق، لا يهابون في اللهِ جمعَ كثرةٍ وقِلَّة، مسارعين إلى الله مُكتفِين بجزءٍ من العلة، صلاةً وسلامًا دائمين لا محالة، بلا حذفٍ، ولا وقفٍ، ولا إمالة، وبعدُ:

فإنّ العربيةَ هي المفتاح لفهم كلام العليم الفتّاح، ومعرفة النحو ركن أساسي لفهم هذه اللغة، فقد بيّن علماؤنا قواعد هذه اللغة ورسخوها، وأقاموها، وشيدوا أركانها، وكان في نفس الباحث مذ كان في مقاعد الدراسات الأولية دراسة موضوع نحوي، عظيم أثرة وسيع قعرُهُ وهو دراسة العلة النحوية لما لها من أثر عميق في فهم العربية، وبيان ذكاء وفطنة علمائنا، فكان الموضوع هو دراسة العلة في كتاب حُقِق حُديثًا، ولم تتطرق له أيُّ دراسة ألا وهو كتاب (المنح الإلهية للجلوتي (ت١١٦٤))

وبعد هذا نستطيع أن نبيِّن أهم مضامين هذا البحث، ومنهجيته في التقسيم وهي على النحو الآتي:

أولًا: مسألتان في العلل النحوية في المُعرَب من الأفعال المسألة الأولى: العلة في إعراب الفعل المضارع، المسألة الثانية: العلة في رفع الفعل المضارع.

ثانيًا: تسبقُ هاتين المسألتين مُقدِّمة لهذا البحث، وتعقبها خاتمة بأهم النتائج التي توصّل إليها الباحث.

وختامًا لا بدّ لي أن أشكر فضل الله عليّ إذ يسّر لي إتمام هذا البحث، ولا أقول أني قد بلغت الكمال في بحثي، فلا كمال إلا لله وكتابه، وجزى الله من وقف على سهوٍ أو وهمٍ فبيَّنَهُ، ناصحًا عاذِرًا، لا نائِلًا عاذِلا، وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله، وصحبه وسلّم، عدد ما كان ويكون، كلَّما تحرَكتْ بقدرتِهِ حركةٌ، أو ثبت في الأفلاك سكون.

المسألة الأولى:

العلةُ في (إعرابِ) الفعلِ المضارع:

اتّفقَ النّحاةُ من بصـريينَ وكوفيين، على أنَّ الفعلَ المضـارعَ مُعرَبٌ شـرط تجرُّده من النَّاصـبِ والجازم[١]، وتعرِّيه من نونِ الإناثِ[٢].

قالَ الجلوتيُّ: ((إنَّما يُعرَبُ المضارعُ إذا أشبهَ الاسمَ شبَهًا قويًا))[٣].

يتّضـحُ من قولِ الجلوتيِّ أنَّهُ يرى أنَّ الفعلَ المضـارعَ إنَّما أُعرِبَ؛ لأنَّهُ شـابهَ الاسـم، ولكن يُلحظُ في تعليلِ الجلوتيِّ أنّهُ لمْ يتطرَّقْ إلى أوجهِ الشـبه بينَ الفعلِ المضـارع، والاسـم، بلِ اكتفَى بذكرِ علةِ إعرابِه، فبيِّنها وهي مشابهتهُ الاسم شبهًا قويًا.

وهذه العلَّةُ التي اعتلَّ بها الجلوتيُّ تُسمَّى علةُ مشابهة.

وللنحاةِ الذين سبقُوا الجلوتيِّ خلافٌ في علة إعرابه على أقوالٍ، وبيانُها على التفصيلِ الآتي:

القولُ الأوّل:

ذهبَ سـيبويه[٤]، وتبِعَهُ المبرِّدُ[٥]، وابنُ السَّـراج[٦]، والسّـيرافيُّ[٧]، وأبو علي الفارسـيّ[٨]، وابنُ بابشاذ[٩]،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦، وشرح القطر، لابن هشام: ٥٧.

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية: ١/ ٤٥.

(٣) المنح الإلهية: ٣٨٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ١.

(٦) ينظر: الأصول: ٢/ ١٤٥.

(٧) ينظر: شرح الكتاب :١/ ٢٧.

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٣.

(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٦٧.

والبـاقوليُّ[١]، وأبو البركـات الأنبـاريّ[٢]، والعُكبريُّ[٣]، وابنُ الخبَّـاز[٤]، وابنُ يعيش[٥]، وابنُ الَّصـائغ[٦]، والأشـمونيُّ[٧]، والسَّـيوطيُّ[٨]، أنَّ الأفعالَ المضـارعة إنَّما أُعربتْ؛ لأنَّها شـابهتِ الأسماءَ.

ويظهرُ أنَّ هذا مذهب البصريين

قالَ سـيبويه:((والنّصـبُ في المضـارعِ من الأفعالِ: (لن يَفعلَ)، والرفع: (سـيَفعلُ)، والجزم: (لم يفعلْ).... وإنَّما ضـارعتْ أسـماءُ الفاعلينَ أنَّك تقولُ: (إنّ عبدَ الله لَيَفعلُ)، فيوافِقُ قولَك: الفاعل، حتَّى كأنَّك قلتَ: (إنَّ زيداً لفاعِلٌ،) فيما تُريدُ مِن المعنى: (سـيفعلُ ذلك) و(سـوفَ يفعلُ ذلك)، فُتلحِقُهَا هذين الحرفين لِمعنى، كما تلحقُ (الألف واللام) الأسماءَ لِلمعرفةِ))[٩].

ومعنى ذلك أنَّ المشابهةَ الحاصلةَ بينَ الفعلِ المضارع، والاسمِ جعلَتِ الفعلَ المضارع مُعرَبًا، لا مبنيًا.

وبيّنَ النحاة أوجه الشبه بينَ الفعل المضارع، والاسم، وهي على النحو الآتي:

الوجهُ الأوّل: أنْ يكونَ شائعًا، فيُخصَّص، كما أنَّ الاسمَ يكونُ شائعًا فيتخصَّص، فعندما نقولُ: (يجلسُ)، فهذا يصـلحُ للحالِ، والاسـتقبالِ، فإذا أُدخلتِ (السـين)، أو(سـوف)، تخصَّـصَ الفعلُ للاسـتقبالِ، وهذا مثله في الأسـماء، فقولك: (رجل)، يصـلُحُ لجميعِ الرِّجال، فإذا أدخلتَ (الألف واللام) اختصَّ برجلٍ مُعيَّنٍ، فكما تخصَّصَ الفعلُ بعد شيوعِه، كذلك تَخصَّصَ الاسمُ بعد شيوعه، فشابهَهُ من هذا الوجه.

---

(١) ينظر: شرح اللمع: ١٩٤.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٤٨.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٠.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٦٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢١٠.

(٦) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ١٤٤.

(٧) ينظر: شرح الأشموني على الألفية: ١/ ٤٥.

(٨) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٧٢.

(٩) الكتاب: ١/ ١٤.

الوجهُ الثاني: دخولُ (لام الابتداء) عليه كما تدخلُ الاســـمَ، فعندما تقولُ: (إنَّ زيدًا ليقومُ)، كما تقول: (إنّ زيدًا لقائمٌ)، فلمّا دخلتِ الفعلَ المضــارعَ (لامُ الابتداء)، وهي مُختَّصــةٌ بالاســمِ، دلّتْ على التّشابِه بينهما.

الوجه الثالث: أنَّ الفعلَ المضارعَ يَشترِكُ فيه الحالُ، والاستقبالُ، فأشبهَ الأسماء المشترَكة؛ وذلك نحو:(العين)، فهي تُطلق على: (العين الباصرة)، و(عين الماء)، وغير ذلك.

الوجه الرابع: أنَّهُ يقع صــفةً، والاســمُ يقعُ كذلك، وهذا مثل قولك: (شــاهدْتُ رجلًا يضــرِبُ)، كما تقول: (شاهدتُ رجلًا ضَاربًا)، فقد قام الفعل (يضربُ) مُقام (ضَارِب).

الوجه الخامس: أنَّ الفعلَ المضــارعَ جارٍ على اســمِ الفاعِل في حركاتِه، وســكناته، فـ(يَضــرِبُ) على وزن (ضَارِب) في الحركاتِ، والسَّكنات.

فلمّا شــابهَ الفعلُ المضــارعُ الاسمَ في هذه الأوجه أُعرِبَ، وخَرجَ من دائرةِ البناءِ التي هي الأصــلُ للأفعالِ إلى دائرة الإعرابِ[١].

وأضــاف السِّــيرافيُّ وجهين آخرين هما: ((المســاواة في العدةِ والرتبة، وأنَّ ألف الوصــل لا تدخلُ على المضارعِ كما دخلتْ على الماضي والأمر))[٢].

القولُ الثاني:

وهو ما نُسِب إلى الكوفيين[٣]، أنَّ الفعل المضارع إنَّما أُعرِب لأمرينِ:

الأوّلُ: دخول المعاني المختلفةِ عليه.

---

(١) ينظر: شرح اللمع، للباقوليّ: ١٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦، وأسرار العربية: ٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٠، وشــرح المفصــل: ٤/ ٢١٠، وشــرح الأشــموني على الألفية: ١/ ٤٥، وهمع الهوامع: ١/ ٧٢.

(٢) ينظر: شرح الكتابّ: ١/ ٢٧.

(٣) لم أقف على نصٍ صــريح لأعلام الكوفيين فيما بين يدي من مصــادر يقول بهذا القول، غير الذي نُســب إليهم.

الثاني: وقوعهُ على الأوقاتِ الطَّويلةِ المتَّصـــلة المدَّةِ، وذلك أنَّ قولك: (يقومُ زيدٌ) محتمِلٌ لمعنى (قائم)، ومحتمِلٌ لمعنى (سوف يقومُ) في المستقبلِ،

فأشبهَ الأسماءَ؛ لاختلافِ ما بهِ من معانٍ يلزمُهُ التصريف لأجلِها[١].

ورُدَّ هذا القول من وجهين:

أحدها: أنَّ الحروف كذلك تعتورُها معانٍ مختلفةٌ تدلُّ عليها، ومعَ وجودِ هذه المعاني لم يدخلِ الاعرابُ الحروفَ، وذلك نحو: (ألا)، فإنَّها تدلُّ على العرضِ، والاستفهامِ، وكذلك التمنِّي،

و(مِن) تأتي لابتداءِ الغايةِ، والتبيينِ، والتبعيضِ، وغير ذلك من الحروفِ التي تدلُّ على أكثرِ من معنى، ومعَ ذلك لم يدخلْها الإعرابُ.

الثاني: أنَّ دلالتَه على الأوقاتِ الطَّويلة مردودٌ؛ بأنَّ الفعلَ الماضـــي يدلُّ على زمنٍ هو أطولُ من زمنِ المستقبل، ومع ذلك لم يقلْ أحدٌ من النَّحاةِ بإعرابِ الفعل الماضي مع وجود هذا التعليل[٢].

القولُ الثّالث:

وهو ما ذهبَ إليه ابنُ الحاجب؛ أنّ الذي رفعَ الفعلَ المضـــارعَ العاملُ، وهذا العامل معنويٌّ، وهو نظيرُ عاملِ المبتدأ والخبر، والعامل للنَّصـب في الفعل (أنْ)... و(أنِ) الناصـبةُ، هي تماثل (أنَّ) الناصبةَ للاسمِ لفظًا ومعنىً ((فلمَّا اشتركا في عوامل الرَّفع، والنّصب شُرِّكَ بينَهما فيه))[٣].

فابنُ الحاجب يرى أنَّ اشـتراكهما في العواملِ الدَّاخلة عليهما في الرَّفعِ، والنَّصـب هو الذي أوجبَ للفعلِ المضارعِ أنْ يكونَ مُعرَبًا لما بينهما من الشِّركةِ.

القول الرابع:

وهو ما ذهب إليه ابنُ مالك، أنَّ الفعلَ المضارع، والاسمَ هُمَا متشابهان في أمرين:

---

(١) ينظر رأيهم في: الإيضـاح في علل النحو: ٨٠، والإنصـاف في مسـائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦، وهمع الهوامع: ١/ ٧٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٧.

(٣) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٢/١١.

الأمرُ الأوّل: قبولُ التَّراكيب، كالفاعليَّة، والمفعوليَّة، وغير ذلك.

الأمرُ الثاني: كونُ الفعل المضارع مأمورًا به، أو معطوفًا، أو مستأنفًا، فلمَّا وقع هذا التشابهُ بينهما، اشتركَا في الإعرابِ(١).

وهذا الوجه الذي اختاره ابنُ مالك في نظره كما قالَ: أولى من الجمعِ بينهما ب(لام الابتداء)، والإبهام، والتخصيص، ومجاراة الفعل المضارع في الحركاتِ والسَّكنات؛ لأنَّ الفعلَ الماضي إذا وردَ مجرَّدًا من (قد)، كان مبهمًا من بُعْدِ الماضي وقُربِه، و(لام الابتداء) تدخلُ الاسم، والفعل الماضي كذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (٣) (٤).

أمّا المحدثون:

فذهبَ المخزوميُّ إلى مخالفةِ مَن سبقَ مِن النحاة ورأى أنَّ مشابهةَ المضارع للاسمِ، واختلاف آواخره ،لايدُلُّ على إعرابِه؛ لأنَّ هذا الاختلاف إنَّما جاءَ ليُشيرَ إلى معانٍ غيرِ إعرابيةٍ تعاقبتْ عليه، وتعاقُبُ الحركات على آخرِ الفعل المضارع، كتعاقُبِها على آخرِ الفعل الماضي، فإنَّه يُفتحُ آخرُهُ نحو: (كتبَ)، ويُضمُّ نحو: (كتبُوا)، ويُسكَّن نحو: (كتبْتُ)، ولم يقل أحدٌ من النَّحاة أنَّ الماضيَ مُعرَبٌ(٥).

ويبدو أنَّ هذا القول فيه نظرٌ؛ لأنَّ تغيَّر أواخر المضارع إنَّما جاءَ بسببِ تغيُّر العامل لا بسببِ المناسبة التي في الآخر، بخلاف تغيُّر الآواخر مع الماضي فإنّما جاءَ للمناسبة، والمجانسة فاتّصاله ب(الواو) يوجِبُ الضمَّ للمجانسةِ، واتَّصاله بـ(نون النسوة، وتاء الفاعل) يوجِبُ تسكينه.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٣٣.

(٢) السورة البقرة، من الآية: ١٠٣.

(٣) السورة الأنفال، من الآية: ٢٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٤.

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي: ١٣٣.

وبعدَ عرض آراء النحاة وحججهم، وتبيين أقوالهم، فالذي يميلُ إليه الباحثُ هو ما ذهب إليه الجلوتيُّ في تعليله، والذي تابعَ فيه سيبويه، وجمهورَ النحاة من البصريين، وغيرهم؛ من أنَّ الفعل المضارع أُعربَ؛ بسببِ مشابهتِه الاسم شبهًا قويًا، وهذا الشبه يتمثَّلُ في الإبهام، والتخصيص، وجريان الفعل المضارع على اسمِ الفاعلِ في الحركاتِ، والسَّكناتِ.

والله أعلم.

المسألة الثانية:

العلةُ في رفعِ (الفعل المضارع):

أجمعَ النحويون من بصـريين، وكوفيين أنَّ الفعلَ المضـارعَ مرفوعٌ، بشـرطِ تجرُّده من النَّاصـبِ والجازم، وسلامته من نوني التوكيد، والإناث.

قالَ الجلوتيُّ: ((وإعرابه بالرَّفعِ ما لم يدخلْ عليه ناصـــبٌ أو جازمُ، ورفعُهُ بالتجرُّد منهما، وهو مذهب الكوفيين وهو المنصور، وقيلَ: لوقوعه موقع الاسمِ المُعرب))[١].

يتحصّلُ من كلام الجلوتيّ أنّه ذكر علتين لرفع الفعل المضارع:

الأولى: تجرُّده من النَّاصـــبِ، والجازم، وهذه العلة اعتلَّ بها الفراء، وهي التي اختارها الجلوتيُّ ورجّحها_ وسياتي بيانها_.

الثانية: وقوعُه موقع الاسم، وهذه علة البصريين وجمعٌ من النحاة، وذكرها بصيغة التضعيف.

واختلفَ النحاةُ قبل الجلوتي في علة رفع الفعل المضـارع، وهم في ذلك على ثلاثةِ مذاهب، وعلى التفصيل الآتي:

المذهبُ الأول:

ذهبَ سـيبويه[٢]، والمُبرِّدُ [٣]، وابنُ السّـراج[٤]، والزّجاجي وهو ظاهر قوله [٥]، والسّـيرافيّ[٦]، وأبو علي الفارسيّ[٧]، والرّمّاني[٨]،

---

(١) المنح الإلهية: ١/٤٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٥.

(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ١٤٦.

(٥) ينظر: الجمل: ٧.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ١/ ٢٩.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٣.

(٨) ينظر: شرح الكتاب: ٨٠٢.

وابنُ جنيّ[١]، وتبعهم ابنُ بابشاذ[٢]، والباقوليُّ[٣]، والعكبريُّ[٤]، وابنُ يعيش[٥]، أنَّ الفعلَ المضارع مرفوعٌ، والعلّةُ في ارتفاعه هي؛ وقوعه موقع الاسم، وهذا مذهب جمهور البصريين، وخالفَ في ذلك منهم الأخفشُ، والزّجاجُ[٦].

قالَ سيبويه: ((باب وجهُ دخول الرَّفع في هذه الأفعالِ المضارَعة للأسماءِ: اعلم أنَّها إذا كانتْ في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدَأ، أو في موضع اسمٍ مرفوعٍ غير مبتدأ، ولا مبنيٍ على مبتدأ، أو في موضعِ اسمٍ مجرور، أو منصوبٍ، فإنَّها مرتفعةٌ، وكينونتها في هذه المواضعِ ألزمتْها الرفعُ، وهي سببُ دخول الرَّفع فيها، وعلته؛ أنَّ ما عمِل في الأسماءِ لم يعملْ في هذه الأفعال على حدِّ عملهِ في الأسماءِ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعالِ فينصبها، أو يجزمها لا يعمل في الأسماءِ، وكينونتها في موضعِ الأسماء ترفعُها كما يرفعُ الاسم كينونته مبتدأ))[٧].

فالأفعالُ المضارعةُ إذا وقعتْ موقع الأسماء بأنْ كانتْ في موضعِ رفعٍ، نحو: (زيدٌ يضربُ)، ف(يضربُ) في موقع: (زيدٌ ضاربٌ)، أو في موضعِ اسمٍ منصوب، نحو: (كان زيدٌ يضربُ)، فهي في موقعِ (كان زيدٌ قائمًا)، أو مجرور، نحو: (مررتُ برجلٍ يضربُ)، ف(يضربُ) في موقع: (مررتُ برجلٍ ضارِبٍ)، فإنَّ هذه الأفعال ترتفعُ، وكينونتها هي التي ألزمتْها الرَّفع في هذه المواضع، وهي السببُ في ارتفاعِها.

واستحقاق الرفع للفعلِ المضارع لوقوعه موقع الاسم من أوجهٍ بيانها على النحو الآتي:

الوجه الأوّل: إنَّ الفعلَ المضارعَ مجرَّدٌ من العواملِ اللفظية أي: إنَّه معنويٌّ، فهو مشابهٌ للمبتدئ، فحيثُ أُعطِيَ المبتدأُ الرفعَ، استحقَّ الفعلُ في هذا الموضع الرفعَ كذلك.

---

(١) ينظر: اللمع: ١٢٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح اللمع: ٦٣٨.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢١٩.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٥٦، وهمع الهوامع: ١/ ٥٩١.

(٧) الكتاب: ٤/ ٩.

الوجه الثاني: أنَّه يقعُ موقعَ الاسم نحو: (زيدٌ يذهبُ)، فهو في موقعِ (ذاهبٌ)، فوقوعه موقع الاسم أكسبَهُ القوةَ التي أشبَه بها الاسم من جهةِ أنَّ أوّلَ أحوالِ الاسمِ الرَّفعُ، فأُعطِيَ الفعلُ الرفعَ[١].

واعتُرِضَ على قولِ البصـريين: أنَّهُ مُنتقِضٌ ب(هلّا) و(لو)، فإنَّ الفعلَ بعدهما مرفوعٌ، وليس هو في موضـع الاسـم؛ لأنَّ الاسـمَ لا يقعُ بعد أحرف (التحضـيض)، ولا أحرف (التنفيس)، فهذه الاحرف لا يليها الاسم[٢].

وأُجِيب على ذلك بأمرين:

الاوّل: إنَّ الرفعَ حاصلٌ للفعلِ قبلَ دخولِ هذه الأحرف، بدليل أنَّه لم يتغيّر بعدَ دخولها.

الثاني: إنَّهُ ليس كلُّ موقعٍ يَصلحُ فيه الاسمُ، فهو صالحٌ لوقوعِ الفعل، إذ يستحيلُ دخولُ فعلٍ على فعلٍ آخرَ[٣].

المذهب الثاني:

وهو مذهب أكثر الكوفيين، وانقسموا في تعليلِ رفع الفعل المضارع على مذهبين:

أولًا: مذهبُ الكسائي، الذي يرى أنَّ الرافعَ للفعلِ المضارع (حروفُ المضارعة) التي في أوله[٤].

ورُدَّ هذا الرأي من وجهين:

الأول: أنَّ جزءَ الشيء لا يعملُ فيه؛ لأنَّ (أحرف المضارعة) إذا دخلتِ الفعلَ صارتْ كحرفٍ من حروفه.

---

(١) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ١٨٧، وشرح الكتاب، للرماني: ٨٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: شـرح التسـهيل، لابن مالك: ٤/ ٥، وشـرح القطر، لابن هشـام: ٥٧، وأوضـح المسـالك: ٤/ ١٤١، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٨٠٢، وشرح التسهيل: ٤/ ٥، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: علل النحو: ١٨٧، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٦، وهمع الهوامع: ١/ ٥٩١.

الثاني: أنَّ الناصبَ، والجازم يدخلُ الفعلَ المضارعَ مع وجود (أحرف المضارعة)، ويُغيّرُ الفعلُ من الرفع إلى النّصب، والجزم[١].

ووصفَ ابنُ يعيش هذا الرأي بأنّه واهٍ[٢].

ثانيًا: مذهبُ الفرَّاء من الكوفيين[٣]، والأخفشُ من البصريين[٤]، وتبِعَهم ابنُ خروف[٥]، وابنُ الحاجب[٦]، وابنُ مالك[٧]، وابنُ الناظم[٨]، وابنُ هشام[٩]، أنَّ الرافع للفعلِ المضارع هو تجرّدهُ من النَّاصبِ والجازم، لا قوعه موقع لاسم.

ونحا الجلوتيُّ نحوهم في هذه العلة، ورجّحها.

واعتُرِضَ على هذا الرأي بأمرين:

الأول: أنَّ هذا يُفضِي أنْ يكونَ النّصبُ، والجزمُ قبلَ الرفع، ولا خلاف بينَ النحويين أنَّ الرّفع مُقدَّمٌ عليهما.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥، وتوجيه اللمع: ٣٥١، وشرح قطر الندى: ٥٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢١٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٥٣.

(٤) ينظر رأيه في: شرح التصريح: ٢/ ٣٥٦، وهمع الهوامع: ١/ ٥٩١.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢٧٣/١.

(٦) ينظر: شرح الوافية: ٣٤٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٥.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٤٧٣.

(٩) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧، وأوضح المسالك: ٤/ ١٤١.

الثاني: أنَّ عاملَ الفقدِ_ وهو التجرُّدُ _ ضـــعيفٌ، وإذا ظهرَ لم يعملِ الرفعَ، فمِن الأولى إذا كان محذوفًا أنْ لا يعمل، إضـــافةً إلى أنَّ التعرِّي من عواملِ الأســـماء المُبتدآت، وهي لا تعمل في الأفعال[١].

المذهبُ الثّالث:

وهو مذهبُ الزَّجاج من البصـــريين، وثعلب من الكوفيين، أنَّ رافعَ الفعل المضـــارِع مضـــارعته للاسم؛ لأنَّ هذه المضارعة هي التي أوجبَتْ لهُ الإعرابَ[٢].

ورُدَّ هذا الرأي، بأنَّ مضـارعته للاسم اقتضـتْ إعرابَه من جهةِ الجملة، ثم يلزمُ على هذا أنْ يكونَ الفعلُ مرفوعًا أبدًا، ولم يقُل أحدٌ بذلك [٣].

وذهبَ بعضُ المحدثين من النحاةِ أنَّ الفعلَ المضارع إنَّما ارتفعَ؛ لأجلِ تفريق زمانهِ، وتخصيصهِ، وتمييزِه، فإذا أُريدَ به الاستقبالُ دخلتْهُ أدواتٌ معيَّنةٌ، وإذا أُرِيد به الدِّلالة على المضيِّ دخلتْه أدواتٌ خاصّةٌ به كذلك[٤].

وبعدَ عرض علل النحاة، وتبيين آرائِهم فالذي تميلُ إليه نفسُ الباحث هو ما ذهب إليه الجلوتيُّ في تعليله، والذي تابعَ فيه الفرّاءَ، وغيره من النحاة لأمرين:

الاوّل: خُلوُّهُ من التكلُّفِ، والتعقيد.

الثاني: وهو أمرٌ ذكره ابنُ هشام أنَّ هذا الإعراب هو الجاري على ألسنة المعربين[٥].

والله أعلم

---

(١) ينظر: شـرح الكتاب، للرماني: ٨٠٢، والإنصـاف في مسـائل الخلاف: ٢/ ٥٥٣، وشـرح المفصـل، لابن يعيش: ٤/ ٢١٩، شرح الجمل، لابن عصفور: ٣٥.

(٢) ينظر رأيهم في: شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٤٦، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/ ٢١٩، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي: ١٣٤.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧.

الخاتمة

بعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذا البحث يُمكن أن أوجز بعض النتائج التي توصـــل اليها البحث، وهي:

١_ إنّ نشـــوء التعليل النحوي إنّما كان اســـتجابةً لبواعث إســـلامية، من غير تأثير غربي غير عربي.

٢_إنّ للعلَّة النحوية أهمية كبيرة عند النحويين كلَّما تقدَّم الزمنُ، والذي يدلُّ على ذلك عنايةِ العلماء بهذا الأمر، والمؤلفات التي كُتبت في هذا الموضوع.

٣_ كان الجلوتيُّ مكثرًا للتعليلِ النحوي والصرفي على لسان غيره من النحاة، فأحيانًا يورد للمسألة الواحدة أكثرَ من تعليل على لسان غيره.

٤_ كان الجلوتيُّ ناقلًا أو جامعًا لعلل من ســـبقه من النحاة؛ كونه متأخرًا عنهم، لذا نجد أغلب تعليلاته مبنيَّةً على دليل قوي وبيان علميٍ جَلِي

٥_ يعمدُ الجلوتي في أغلب تعليلاته إلى الشـرح والتفصـيل، والإسـهاب في التعليل كما في ذكره لعلة إعراب الأسماء الستة بالحروف.

٦_ لم يكن متعصبًا لمدرسة دون أخرى، فعلى الرغم من متابعته للبصريين، إلّا أننا نجد أنّهُ رجَّح رأي الكوفيين في علة رفع الفعل المضارع.

٧_ ميله إلى إيراد أكثر من خلافٍ في التعليل الواحد مع الدقة في نسبة هذه الآراء إلى أصحابها.

٨_ عدم تصـريحه بلفظ العلة في أكثر، بل إنّه يبُدي التعليل، ويسـوقه لتفسـير الأحكام النحوية، وإظهار المسائل، وتبيينها.

٩_ لم يكن الباحث مُتعصـــبًا للجلوتيّ كونه موضـــع البحث، فأحيانًا يوافقه، وأحيانًا يخاله مبيِّنًا سبب المخالفة.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١_ أسـرار العربية، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصـاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢_ الأصـول في النحو، أبو بكر محمد بن السـري بن سـهل النحوي المعروف بابن السـراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٣_ الإنصـاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصـريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة،

٥_ الإيضـاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، المحقق: حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٦_ الإيضـاح في شرح المفصـل، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، المحقق: إبراهيم محمّد عبد الله، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤٢٥ هـ.

٧_ الإيضـاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٨_ الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصـري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٩_ شـــرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـــ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠_ شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسـى، أبو الحسـن، نور الدين الأُشْمُوني الشـافعي (ت ٩٠٠هـــ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨مـ.

١١_ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢_ شرح اللّمع في النحو، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـــ)، المحقق: محمّد خليل مراد الحربي، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ.

١٣_ شرح اللمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن محمد أبو عباة، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، الطباعة والنشر، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

١٤_ شـرح المفصـل للزمخشـري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السـرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـــ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، الناشـر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥_ شـرح المقدمة المحسـبة، طاهر بن أحمد بن بابشـاذ (ت ٤٦٩ هـــ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

١٦_ شـــرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، دراســـة وتحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ.

١٧_ شـــرح تســـهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد، / محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

١٨_ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـــ)، المحقق: صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٩_ شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـــ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.

٢٠_ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـــ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٢١_ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢٢_ في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت_ لبنان، الطبعة الثانية..

٢٣_ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٤_ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحســـين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـــ)، المحقق: عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٥_ اللمحة في شـرح الملحة، محمد بن حسـن بن سِـباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسـلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السـعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٦_ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، د_ ط.

٢٧_ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٢٨_ المقتضـب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: راميل يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية_ بيروت لبنان،

٢٩_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

الرسائل والأطاريح

١_ توجيه اللمع لابن الخباز دراسـة لغويّة ونحويّة، المؤلف: رعد كريم حسـن، إشـراف: مكّيّ نومان مظلوم الدليميّ، رسـالة تقدّم بها المؤلف إلى مجلس كليّة التربية في جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بربيع الأول ... آذار ١٤٢٩ هـ ... ٢٠٠٨ م

٢_ شـرح الجمل في النحو، للشـيخ عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين، إشراف محسن سالم العميري، رسالة لنيل درجة الماجستير في النحو، المملكة العربية السعودية_ جامعة أم القرى، ١٤٠٧_١٤٠٨هـ.

٣_ شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني(٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف: أحمد مكي نصار، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، المملكة العربية السعودية_ جامعة أم القرى ١٤١٤_١٤١٥هـ.